International Journal of Education and Language Studies
ISSN: 2791-9323

Research Article | June 2023 | Volume: 4 | Issue: 2

GRAMMATICALIZATION AT GRAMMARIANS BETWEEN MIND AND CONNOTATION

Basim Rashid ZOBAA[1]

Istanbul / Türkiye

p. 154-166

Received: 18/04/2023

Accepted: 08/05/2023

Published: 01/06/2023

This article has been scanned by **iThenticat** No **plagiarism** detected

Abstract:

The phrase "reasonably transposed" was based on an idea that governed the consideration of the grammatical curriculum, consolidated its milestone, contributed to the construction of its theoretical structure and shared its agreed pillars and its different issues. The Arabic version of the previous idea is not Shard of the nature of the two-minded and semantic science over the course of human thought.

The scholar has long interrupted scientists' hearings and arguments between victory to reason or confusion to transport. As Arabic as the rest of Islamic civilization, it was the founding text. It is the Holy Qur 'an, the focus of which is the same text that necessitates the presence of the mind or its absence. The statement of compassion, the understanding of the meaning and the elaboration of the provisions invokes consideration and reversal of its faces in the jurisprudence of the text.

It started in an environment that was teeming with different thoughts. I raced to collect texts and competed to understand them, and I preferred the ability to infer them. and, in so doing, on the pretext of the text as a constant transfer or arbitration of reason, And operating it with it, it's no wonder that we find the characteristic of transport and mind that is just behind all the Islamic sciences. Indeed, the reflection of Islamic thought over its long history has remained dependent on the deep duplication between these two neighbours; The jelly of transport or the legitimate text, or the organ of mind or mental reasoning.

http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.2-4.11

[1] Prof. Dr., University of Aliraqia, Iraq. b866198@gmail.com

This intellectual and methodological dichotomy has taken root since the beginning of the age of codification, and we find preconditions before that for its association with the notion of "legitimate jurisprudence." The first research included grammatical assessment and the principles underlying it. The second examined the difference in grammatical extrapolation. The third examined grammatical curricula and then concluded the research with a list of sources and references.

Key Words: Grammaticalization, Grammarians, Mind and Connotation.

Volume: 4 Issue: 2

التقعيد النحوي عند النحاة
بين العقل والدلالة

باسم رشيد زوبع [2]

الملخص:

أسست عبارة النحو معقول من منقول لفكرة حكمت النظر في المنهج النحوي وحدت معلمه وأسهمت في تشييد هيكله النظري ومثلت قواسم مشتركة بين دعائمه المتفق عليها، وقضاياه المختلف فيها. وليس النحو العربي بالفكرة السابقة شارد من طبيعة العلوم ثنائي العقل والدلالي عنها على مدار الفكر الإنساني.

فلطالما استوقفت الدارس مجالسات العلماء ومقولات بين الانتصار إلى العقل أو التحير إلى النقل. وإن مثل النحو العربي في تلك كمثل بقية علوم الحضارة الإسلامية، فقد كان النص المؤسس -القرآن الكريم- محورها والنص ذاته هو الذى استدعى حضور العقل أو غيابه، ذلك أن بيان الإعجاز، وفهم المعاني واستنباط الأحكام مدعاة إلى النظر وتقليب وجوهه في فقه النص ولا خلاف في ذلك، إنما الخلاف في المتسع الذي يسمح به للعقل أن يمارس نشاطه ضمن حدوده.

لقد بدأ النحو في بيئة كانت تعج بمختلف أضرب التفكير، تسابقت إلى جمع النصوص ونافست في فهمها، وتفاضلت في القدرة على الاستدلال عليها، وهي في ذلك آخذة بحجة النص كنقل ثابت أو تحكيم العقل فيه، وتشغيله به، فلا عجب أن نجد سمة النقل والعقل ثاوية وراء كل العلوم الإسلامية، بل الملاحظ أن المتأمل للفكر الإسلامي على مدى تاريخه الطويل ظل رهين الازدواجية العميقة بين هذين الجهازين؛ جهار النقل أو النص الشرعي، أو جهاز العقل أو الاستدلال العقلي.

وقد تأصلت هذه الثنائية الفكرية والمنهجية منذ بداية عصر التدوين ونجد لها مقدمات قبل ذلك لارتباطها بفكرة "الاجتهاد الشرعي". وجاء البحث بثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول التقعيد النحوي والمبادئ التي يقوم عليها، أما المبحث الثاني فتضمن ما فارق به التقعيد النحوي الاستقراء، أما المبحث الثالث فتطرقت من خلاله إلى مناهج المذاهب النحوية، ثم ختم البحث بقائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: التقعيد النحوي، النحاة، العقل والدلالة.

[2] أ.د.، الجامعة العراقية، العراق

المقدمة:

أسست عبارة: «النحو معقول من منقول» لفكرة حكمت النظر في المنهج النحوي وحددت معالمه، وأسهمت في تشييد هيكله النظري. ومثلت قواسم مشتركة بين دعائمه المتفق عليها، وقضاياه المختلف فيها.

وليس النحو العربي بالفكرة السابقة شارد عن طبيعة العلوم ثنائي: العقل، والنأي عنها على مدار الفكر الإنساني. فلطالما استوقفت الدارس مجالسات العلماء ومعقولاً بين الانتصار إلى العقل أو التحيز إلى النقل. وإن مثل النحو العربي في ذلك كمثل بقية علوم الحضارة الإسلامية، فقد كان النص المؤسِس/ القرآن/ محورها، والنص ذاته هو الذي استدعى حضور العقل أو غيابه، ذلك أن بيان الإعجاز، وفهم المعاني واستنباط الأحكام، مدعاة إلى النظر وتقليب وجوهه في فقه النص ولا خلاف في ذلك، إنما الخلاف في المتسع الذي يسمح به للعقل أن يمارس نشاطه ضمن حدوده.

لقد نشأ النحو في بيئة كانت تعج بمختلف أضرب التفكير، تسابقت إلى جمع النصوص وتنافست في فهمها، وتفاضلت في القدرة على الاستدلال عليها و .. وهي في ذلك آخذة بحجة النص كنقل ثابت أو تحكيم العقل فيه، وتشغيله به، فلا عجب أن نجد سمة النقل والعقل ثاوية وراء كل العلوم الإسلامية، بل «الملاحظ أن المتأمل للفكر الإسلامي على مدى تاريخيه الطويل ظل رهين الازدواجية العميقة بين هذين الجهازين: جهاز النقل أو النص الشرعي، أو جهاز العقل أو الاستدلال العقلي». (الخن، 2000، ص12)

وقد تأصلت هذه الثنائية الفكرية والمنهجية منذ بداية عصر التدوين، ونجد لها مقدمات قبل ذلك لارتباطها بفكرة "الاجتهاد الشرعي"

وجنح النحاة بالطريقتين إلى السماع والقياس، مع الخلاف في الاعتداد بكل منهما، وهم على ذلك التباين مؤمنون باستخدامهما، على الرغم من شيوع ميل الكوفيين إلى السماع، واستئثار البصريين بالقياس. ونعني بالقياس هذا مفهومه العام الذي يضمن التعليل والتأويل والتفسير وإعمال النظر في النقل، وهو نتاج البيئة الفكرية العامة لعصر التدوين، وهو ما تأثر به الكوفيون أيضا لانتسابهم إلى « أهل الرأي وأستاذهم في ذلك عبد الله بن مسعود، وبعد ابن مسعود كان رأس مدرسة الرأي إبراهيم النخعي فقيه الكوفة وقاضيها، ثم حماد بن سلمة تلميذ النخعي هذا، وشيخ ابن حنيفة زعيم مدرسة القياس في الفقه. (الزبيدي، 1987، ص70)

وكان من الكوفيين كذلك ابن أبي ليلى قاضي الكوفة على عهد أبي جعفر المنصور، وكان يفتي بالرأي قبل أبي حنيفة الإمام». (الزبيدي، 1987، ص17)

وليس اعتماد العلوم الإسلامية على العقل إلى جانب اعتمادها على النقل من قبيل التأثير الخارجي، بل هو صميم فيها لكونها من العلوم الاستدلالية، وما يتطلبه الدليل من المزاوجة بين النص والنظر.

وقد فرض المنهج النحوي على النحاة الأمر نفسه، والعلاقة بينهما هي ما بين الوصف والحكم من توافق وتنافر، «فإذا سلمنا بأن النظر اللغوي افتراض وتقدير، ووصف الواقع حكاية وتقرير، وأن بين النظر والحكاية شيئاً من التباعد والتنافر يزدادان كلما ريم بالنظر إلى بناء نماذج مجردة عن اللسان، ليس لها من الانتساب إلى واقع اللسان إلا القيام على ظواهر لغوية طبيعية منتقاة تتذرع (الخن، 2000، ص13)، فإن كل نموذج من نماذج الدرس اللساني متوسل بمنهاج النظر لا جرم أنه واقع في التفسير والتأويل» (المبارك، 2007، ص47)، وما التفسير والتأويل والتعليل إلا مظاهر لعمل العقل وفعله في النص.

المبحث الأول

التقعيد النحوي والمبادئ التي يقوم عليها

التقعيد النحوي:

مفهومه: يعد التقعيد عملية إجرائية ذهنية من عمل الباحث، أساسها وصف العلاقات المتشابهة في قانون هو المقصد الذي ينتهي إليه التقعيد وغايته وهي القاعدة، ويكون بضم شعث المسائل تحت قواعد جامعة تبنى « على ما قام به النحاة من وصف العلاقات المتشابهة بين المفردات اللغوية أو الجمل، ووضع المطرد منها في صورة قانون، أو ما يعبر عنه بالقاعدة النحوية». (الخن، 2000، ص15)

ويعرفه عبد القادر المهيري بأنه: جملة «الضوابط التي يستنبطها النحوي من استعمالات الناس للغتهم، بحصر الثوابت فيها وغض الطرف عما هو عرضي ظرفي ليس ضامناً للتبليغ في كل الحالات، ومن هنا كان التقعيد رهين الاستعمال صادراً عنه موفراً لأسباب الكلام ومقاييسه، ممكناً المتكلم من دليل يقتدي به ومرجع يحتكم إليه ونموذج منظر يقيس عليه». (الزبيدي، 1987، ص76)

مفارقة التقعيد النحوي:

لم نقف على مفهوم مفارقة التقعيد النحوي في جملة الكتب التي وقفنا عليها؛ فحاولنا وضع مقاربة مفاهيمية بناءً على ما بين أيدينا من معطيات وأمثلة، ومنه توصلنا إلى ما مفاده أن: (مفارقة التقعيد النحوي هي مخالفة معايير التقعيد التي وضعها النحاة التقليديون أثناء تقعيدهم للظواهر اللغوية؛ ومخالفة المنهج المتبع في الوصول إلى الأحكام وتوجيهها)، بمعنى استغناء النحوي عن المعايير المنتخبة التي اتخذها النحاة منهجاً علمياً أثناء نسج القاعدة. (المبارك، 2007، ص49)

بين القاعدة والتقعيد:

بعد تطرقنا لمفهوم التقعيد والقاعدة وجب علينا الإشارة إلى الفرق بين المصطلحين: كونه ضرورة منهجية يقتضها التفريق بين العلم ووسائل إنتاجه ونقده، وأن الكثير من الدراسات تخلط بين المصطلحين: «ومن هنا اختلفت القاعدة عن التقعيد، إذ إن هذا الأخير يهدف إلى تقديم الضوابط والأسس التي يتم بمقتضاها وضع القواعد » (الزبيدي، 1987، ص77)، إذاً فالقاعدة: بيان للنظام النحوي، والتقعيد: منهج للنحاة يسلكونه في سبيل الوصول إلى ذلك، إذ يمثل طريقة بحثية في أساسها ومرجعها، أدرجنا في بحثنا بعض الأمثلة، منها:

1. مفارقة التقعيد المهمل لتباين مستويات الأداء اللغوي، وهي نوعان:

الأول: مفارقة التقعيد التأصيلي المهمل لتباين مستويات الأداء اللغوي، والأصل: التأصيل بالاعتماد على لغة العرب المشتركة النموذجية الأدبية.

كما يمكن القول: إن التقعيد "عملية وضع القواعد، أي باستخراجها واستخلاصها من الظواهر اللغوية، وجعلها أحكاماً كلية تنطبق على أفراد مجموعة الظواهر المتحدة أو المتماثلة .. أما القاعدة فهي هناك في اللغة شئنا أم لم نشأ، أدركها الناس أم لم يدركوها. وتتحقق القاعدة المعنية في الظواهر اللغوية التي تسلك مسلكاً عاماً واحداً مطرداً، والتي تتماثل في السلوك في سياقها المعين وتقوم بوظائف واحدة، أو باختصار شديد وشرح مبسط التقعيد وسيلة والقاعدة غاية. (الخن، 2000، ص15)

لقد مر الدرس النحوي منذ نشأته بمشاكل عويصة، لعل أعظمها أثراً خلط النحاة التقليديين بين المستويات المتباينة للأداء اللغوي، وقد نجم عن هذا تعقد الدرس النحوي وتفرع مسائله؛ ليصل إلى ما وصل إليه اليوم: إذ انتهى به المطاف في بطون موسوعات وكتب عظام، وهذا ما يحملنا على طرح سؤال مهم: هل نظر النحاة التقليديون للغات العرب ولهجاتها على أنها ذات مستوى واحد؟، أم أن للغة مستوى متباين عن اللهجة. (عبد القوي، 1997، ص13)

والثاني: مبادئ التقعيد؛ وتظهر مبادئ التقعيد في جملة من الفروض التي وضعها النحاة لوصف الظاهرة النحوية وتفسيرها، وبيان كيفية عملها. ويفترض فيها أمثل القوانين التي حكمت أنظمة الظاهرة وتستند إلى أمرين اثنين، هما:

1. مبادئ مستنبطة من استقراء كلام العرب.

2. مبادئ هي فروض ذهنية خالصة، أو اجتهادات مستندها قدرة العقل على الربط والتحليل والتعليل ويمكن إرجاعها مجتمعة إلى أربعة مبادئ رئيسة، هي: أقسام الكلم، والأصل والفرع والتضام، والعامل. (عبد القوي، 1997، ص13)

1. أقسام الكلم:

ليس ثمة شواهد واقعية على خطوات التقعيد عند النحاة بعد مرحلة جمع اللغة، إلا أنه يبدو أن تصنيف المفردات، أو ما يعرف بأقسام الكلم كان أول تلك المراحل، وعليه أن بنى التصور النحوي للظاهرة اللغوية. فقد كان هذا البحث أول موضوعات كتاب سيبويه: هذا باب علم الكلم من العربية، جاء فيه: «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل». (الكتاب: ص12)

فالاسم: رجل وفرس وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرت. والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل. (الكتاب، ص12)

وأقسام الكلم من المبادئ المتفق عليها عند كل النحويين، فالكلمة العربية: اسم وفعل وحرف. وهو دستور نحوي توحدت أصوله، وإن اختلفت بعض فروعه. فلم يمنعه الاجتهاد والاعتراض من الإقرار به كمرجع مثل الكلام العربي. ولم يشذ منهم إلا أبو جعفر بن صابر الذي أضاف قسماً رابعاً لأسماء الأفعال دعاة الخالفة. (عبد القوي، 1997، ص32)

بل لعله المبدأ الوحيد الذي أعلاه النحاة إلى مراقي الخبر الصادق، الذي لا يحتاج إلى دليل عليه. فقد توارثوه نقلاً منسوباً إلى الإمام علي (رضي الله عنه)- وكأنه بعض من الأثر الطيب الذي لا يعمل فيه النظر، وإنما يتلقى بالقبول الحسن-. أورد الشلوبين نصاً أوضح فيه تناول النحاة لهذه المسألة من حيث المنطلق والمعيار المعتمد.

وهو يُمثل وثيقة نحوية فيها توجيه إلى بدايات هذا الفعل التقعيدي. جاء فيه: " إن مقصد النحويين في هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب، إما من جهة ذوا أو من جهة طوارئ تطرأ عليها، فلما كان مقصدهم ذلك، وكانت تلك الأحكام موضوعها الألفاظ احتاجوا ولا بد أولاً أن يحصروا تلك الألفاظ في أنواع ويعلموا ماهية كل نوع منها. إذ كانت تلك الأحكام منها المختص ببعضها دون بعض، ومنها المشترك بين بعضها وبعض فاحتاجوا إلى ذكر ماهية كل نوع منها ليعرفوا في كل حكم من تلك الأحكام ما موضوعه من تلك الأنواع؟ وهل هو من الأحكام التي موضوعها هذا النوع أو هذا النوع أو هذا النوع؟

فلما احتاجوا إلى ذكر أنواع تلك الألفاظ وحصرها، وكان غيرهم من المتكلمين قد عنوا بذلك أموا في ذلك مأمهم وقصدوا فيه مقصدهم، إلا أن مقصد أولئك المتقدمين كان النظر في الألفاظ من حيث المعاني خاصة، وكان مقصد النحويين النظر في الألفاظ من حيث الأحكام: أم الألفاظ من حيث المعاني خاصة، الذاتية أو الطارئة، فلم يكتفوا بما فعله المتقدمون فيه حتى أضافوا إليه مقصدهم. فنظروا في اللفظ كما نظر أولئك، فوجدوه إما دالاً أو غير دال.

فوجدوا اللفظ الدال مع غيره ثلاثة أقسام: قسم يلحق بالاسم من جهة أن الحاصل من مدلوله الحاصل من مدلول الاسم، وأحكام الاسم كالموصولات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. فالحقوه بالاسم، خالفوا في هذا مَنْ تقدم، واستدعى ذلك أن قصدهم الأول إنما هو النظر في الأحكام فلم يخل نظرهم في حصر أنواع الألفاظ وماهيتها من ذلك". (شوربا، 2004، ص40)

" وقسم آخر يلحق الأفعال من جهة أن فيه الأحكام التي تختص بالفعل ك (ليس وعسى)، فالحقوه أيضاً بالفعل، وخالفوا فيه من تقدم كما خالفوهم في القسم الذي قبله.

وقسم ثالث لم يلحق بواحد منهما أعني الاسم والفعل- فكان خارجاً عنهما وسموه بما سماه المتقدمون وهو الحرف" (شوربا، 2004، ص44). إن دواعي النحويين إلى تثليث القسمة مرده إلى ما يأتي:- الاستقراء: ومفاده أن أئمة اللغة تقروا وجوه العربية فلم يجدوا فيه لفظاً يخرج عن هذه الأوضاع الثلاثة، فكان الاستقراء دليلهم إلى انحصاره في تلك القسمة التي تعبر عن جميع ما يخطر ببال العربي، وما يتوهم في خياله.

Volume: 4 Issue: 2

المبحث الثاني

ما فارق به التقعيد النحوي الاستقراء

مفارقة التقعيد المهمل للكثرة المسموعة: والأصل: التقعيد لكل ما خرج عن حد القلة.

إن من معايير التقعيد عند النحاة التقليديين أن تبنى القاعدة على مبدأ الشيوع والكثرة- كما سبق وذكرنا -، إلا أنه ثبت في العنصر السابق أن بعضهم عمد إلى التقعيد للشاذ دون مراعاة مبدأ الكثرة، أما في هذا العنصر فهو يعمد إلى العكس، إذ يهمل الكثرة، المسموعة المستعملة في كلام العرب ولا يقعدون لها حتى يثبت إخراجها عن أصلها ولا تخص بحكم حتى يتثبت من ذلك، ولو وضع لها قاعدة فإنها مما يحفظ ولا يقاس عليه، يقول عصام علي الدردير موضحاً نظرة النحاة التقليديين لهذا: «ليس كل ما يكثر استعماله يصبح له حكم خاص يخرج به عن أصله، وإنما الأصل أن يجري على بابه حتى يعلم أن العرب قد أخرجته عن أصله وخصته بهذا الحكم، هذه الألفاظ التي تندرج تحت هذه الكثرة قد خرجت عن أصلها، ومن ثم خصها النحاة بهذه الأحكام الخاصة، وعدوها قواعد غير منتجة، ولا يجوز القياس عليها، وأطلقوا عليها لفظ سماعي، أي: تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها». (المبارك، 2007، ص76).

ومثاله: ورود المصدر نعتاً في كلام العرب– بكثرة- نحو: هذا قاض عدل، وهذا مريض صبر ومنه قول امرئ القيس:

وقد أغتدي والطير في وكناتها   بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وهو في القرآن كثير، إلا أنه غير مطرد عند النحاة التقليديين وعد في الشاذة: أن كان خلاف الأصل 47 وخلاف قاعدة النعت الذي يشترط فيه الاشتقاق " فكانت المفارقة في اطراد القاعدة قياساً، وشذوذه سماعاً رغم الكثرة المسموعة.

مفارقة التقعيد للشاهد الواحد: والأصل: التقعيد لكل ما أطرد وكثرت شواهده:

تتضمن مدونة النحو التقليدي قواعد تم بناؤها على المثال الواحد الذي لم يسمع غيره في لغة العرب، منحرفين- مرة أخرى- عن مبدأ الكثرة والاطراد؛ وغيرها من الشروط التي وضعوها، والتي منعتهم حتى من الاستشهاد بالقراءات الشاذة وبعض الحديث النبوي، وهنا تكمن المفارقة.

وهذا الانحراف من الغالب الشائع لدى الكوفيين؛ وهو ما دفع أبو حيان الأندلسي (ت: 745ه) شارح المفصل إلى قولته الشهيرة: «الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلاً وبوبوا عليه». (عبد القوي، 1997، ص54)

- ومثاله: وهو الأشهر في هذا الباب- إجراء " من الاستشهاد بالقراءات الشاذة وبعض الحديث النبوي، وهنا تكمن المفارقة.

-ومثاله وهو الأشهر في هذا الباب- إجراء " فعولة مجرى "فعيلة" وهو كل ما ورد في بابه وذلك. لمشابهتها إياها من عدة أوجه أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي، ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف إلى غير ذلك، ومنها أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث، ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد نحو: أثيم وأثم.

مفارقة تناقض التقعيد: والأصل: ضبط القاعدة وعدم نقضها بأخرى.

لقد عمد بعض النحاة التقليديون أثناء البحث عن الشاهد النحوي إلى حشر لهجات العرب على اختلافها إلى جانب اللغة الشائعة لدى العرب، وهو الذي نجم عنه ولادة معضلات في النحو التقليدي، ولعل أبرزها: مشكلة اضطراب القواعد النحوية وتناقضها"؛ الناجمة عن الخلط؛ الناجم بدوره عن "تضارب الأقيسة" بسبب الطريقة التي اعتمدها هؤلاء في معالجة اللغة، وأنها مجموع لهجات العرب، أما المنهج الذي حمل القواعد النحوية على الدخول في مغبة التناقض، ومرد هذا كله إلى الجنوح عن العرف اللغوي، "واقتصار هذا العرف على زمن خاص وبيئة خاصة؛ لأنه إذا لم يحدد الزمن والبيئة تعرض النطق والدراسة كلاهما للخلط وعدم الدقة؛ إذ لا يصح أن يتحكم عرف لغوي لبيئة خاصة في

بيئة أخرى- وهذا ما لم يحدث–. لعدم اعتماد النحاة التقليديين على بيئة معينة ولا زمن معين يحملهم، على صلاح دراساتهم، بل شملت عمليات مسحهم قبائل عربية عديدة، يختلف نطقها وزمانها الممتد لثلاثة قرون، وقد ترتب عن ذلك بناء القاعدة على مادة « متعارضة متصادمة ينقض بعضها بعضاً»(شوربا، 2004، ص46)، وقد تجلى هذا التصادم والتعارض في القواعد في كثرة الوجوه التي تروى للظاهرة الواحدة، أوفي الموضوع النحوي الواحد، وكان المنهج السليم يقضي بأن يقصر النحاة دراستهم للغة على عصر محدد يضمن فيه استقرار اللغة ومحافظتها على خصائصها بحيث لا تحدث في أثنائه تغيرات ذات أهمية.

إذن كان الأولى ألا يخلط النحاة التقليديون بين لغات العرب ولهجاتها، مما انعكس سلباً على الدراسة، ويمكن «التحقق من مظاهر ذلك بتصفح كتاب "ارتشاف الضرب" لأبي حيان- وهو أحد المطولات التي عنيت باللغات في مسائل النحو– حيث (كذا) تضطرب الأفكار وتتعدد الوجوه وكل منها يجد سنده في اللغات التي تتدافع وتختلط ... » (السعدي، 1986، ص54) تستدرك أحياناً على العام من القواعد أو تناقضها تماماً في بعض الأحايين، وهو ما زاد النحو تعقيداً " والتي «فلو أن الرواة وقفوا في استنباط قواعدهم عند اللغة الأدبية التي جاءتهم موحدة وممثلة في الآداب الجاهلية والقرآن الكريم لجنبوا أنفسهم الكثير من المهاترات والجدل حول ما يجوز وما لا يجوز، ولكنهم حاولوا إقحام تلك الصفات المحلية للهجات العربية فبدت لنا القواعد اللغوية مضطربة متعددة الوجوه». (السعدي، 1986، ص32)

مفارقة التقعيد بالحمل على التوهم: والأصل: التثبت والسماع.

إن الحمل على التوهم في مصطلح التقليديين «تفسير تخيلي يضطر إليه النحاة والصرفيون؛ وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة؛ والتي لاريب في صحتها، وبين القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم» (السعدي، 1986، ص32)، وذلك لتحقيق الاطراد في الباب النحوي، والتقليل من الشاذ عنه.

وكثيراً ما أوقعوا أنفسهم في ورطة هذا الإجراء؛ إذ يرتبط توهمهم في بعض الأحيان بالنص القرآني، فليس كل القرآن موافق لقواعدهم؛ من هنا عملوا على توجيه أساليبه المخالفة لقواعدهم بناء على ذلك، والحمل على التوهم هو نفسه الحمل على المعنى، إلا أن "الحمل على المعنى" يستعمل تأدباً مع القرآن، و"التوهم" يستخدم مع غير القرآن، إلا أن أدبهم هذا لم يكن بمحله، فالأولى أن تخضع القاعدة النحوية للقرآن وليس العكس.

وقد عقد ابن جني للحمل على المعنى فصلاً في الخصائص يقول في مقدمته: "اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً،... وغيره، وقد انقسم العلماء منذ القديم بين مؤيد ومعارض لهذه المسألة، إذ كيف يقر التقليديون "السماع" معياراً للتقعيد النحوي ثم لا يلبثون يعارضونه بهذا الإجراء؛ القائم على افتراضات تخيلية غير قائمة على دليل وتوهمات مخالفة لما هو عليه العرف اللغوي عند العرب؟، مستعينين به في محاولاتهم للتوفيق بين القاعدة النحوية والتطبيق". (السعدي، 1986، ص65)

ومثاله: وهو الأشهر في بابه: دخول "الباء" في خبر "ليس" و "ما " العاملة عملها؛ واشترط العلماء لجواز العطف على التوهم: صحة دخول العامل المتوهم، واشترطوا له شروطاً؛ يقول ابن هشام: «وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك»، ولهذا استحسنوه في خبر "ليس" دون "كان" - لندرته – وشاهده؛ قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

وفيه جر "سابق" بالعطف على توهم وجود "الباء" في خبر ليس. (السيوطي، 2021، ص35)

مفارقة التقعيد للمثال النحوي المصنوع: والأصل: التقعيد للشاهد المسموع.

لقد صادف التقليديون في طريقهم للتأصيل لقواعد النحو مسائل تفتقر للشاهد النحوي مما اضطرهم لتوظيف المثال المصنوع المستوحى من الاستنباطات العقلية للنحاة، وهو معروف عندهم على أنه: "تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقاً لقاعدة نحوية ومثالاً عليها"؛ وذلك لتقريب أفكارهم وتوضيحها وبرهنة عليها؛ كون هذه المسائل، ليست لها شواهد، واقعية، إلا أن هذا المثال في مرحلة ما حاد عن وظيفته؛ إذ أصبح ينم عن تعصب أصحابه لرأيهم وانتصارهم لمذهبهم فغابت الموضوعية في الطرح. "وذكر أن في "كتاب سيبويه" منها خمسين بيتاً ... ومن الأسباب الحاملة على ذلك: نصرة رأي ذهب إليه وتوجيه 75 كلمة صدرت منه".

وباتباع هذا الإجراء لم يكتف النحاة التقليديين بخرق قاعدة التقعيد للفصيح من لغة العرب وتعديه إلى التقعيد لبعض اللهجات- بعضها انقرض-؛ بل وصنعوا لها شواهد وأمثلة، وإن هذا- لعمري- من أغرب المفارقات النحوية. " أُحاد حتى. ومثاله: ما صنعه الكوفيون من أمثلة لنصرة مذهبهم، نحو صوغ " أُحاد حتى عشار" على وزن "فعال"، روى خلف الأحمر (ت 180هـ) أنهم صاغوا هذا البناء منسقاً إلى عشار. (السعدي، 1986، ص65).

المبحث الثالث

مناهج المذاهب النحوية

نهج المذهب الكوفي في تقعيد القواعد النحوية:

نشأ المذهب الكوفي بعد المذهب البصري بنحو قرن من الزمان، فبعد أن أُنشئت الكوفة، وكانت نشأة المذهب الكوفي على يد محمد بن أبي سارة المكنى بأبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء، وتأسست على يد الكسائي والفرّاء. وبنشأة المذهب الكوفي نشطت حركة التأليف في النحو والتنافس بين العلماء؛ فعقدت الدروس والمناظرات التي أسهمت في إكمال عملية التقعيد، وعلى الرغم من أن شيوخ المذهب الكوفي تتلمذوا على يد أساتذة البصرة، وعلى الرغم من تسليم الكوفيين بأصول البصريين، وعلى الرغم من أن المذهب الكوفي يعد امتداداً للمذهب البصري؛ فرغم ذلك كله فإنه قد وقع تغاير- غير كبير- في المنهج بين المدرستين .

وفي أغلب الظن أن تلك الأخلال المنهجية البصرية الآنفة الذكر هي التي عجلت بميلاد المذهب الكوفي النحوي، في محاولة له لتجاوز أكبر قدر ممكن من تلك الأخلال التي وقع فيها نظيره. ومن أبرز مظاهر المنهج الكوفي ما يأتي:

أولاً: عدم التشدد في أخذ اللغة والتوسع في السماع:

اعتمد الكوفيون في الأخذ كما فعل البصريون على لغة البدو وحرشة الضباب وأكلة اليرابيع، فأخذوها من تميم وأسد وغيرها، كما اعتمدوا في الأخذ بجانب ذلك الأرياف أكلة الشواريز وباعة الكواميخ، فأخذوها من عرب الخطمة وبكر وتغلب وكثير ممن سكنوا أطراف البادية، وبذا يكونون قد بنوا منهجهم النقلي على مبدأ التوسع وعدم التشدد في أخذ اللغة؛ وفيما نظن على لغة سواد بغداد، أن الكوفيين وجدوا بين أيديهم مادة ضخمة جمعت- سابقاً- من هؤلاء الأعراب الذين رفض البصريون الأخذ عنهم، فأخذتهم العزة أن يهدروا هذا الكم الضخم المجموع، هذا فضلاً عن نظرتهم في أن التحديد والتضييق في الأخذ يهدر الكثير من اللغة. (السعدي، 1986، ص56)

اعتمد المذهب الكوفي النحوي على جميع القراءات المتواترة، وقعد نحاته عليها قواعدهم، كما تحللوا من ضرورة وجود شاهد من شعر جاهلي أو كلام بدوي لصحة الاحتجاج بالقراءات القرآنية في إثبات صحة قاعدة نحوية كما فعل البصريون، وكانوا أكثر احتراماً للقراءات.

ثانياً: التوسع في القياس:

بما أن هنالك توسع في السماع فمن الطبيعي أن يكون ذلك توسع في القياس، فقد قاس الكوفيون على ما قاس عليه البصريون، وزادوا عليه القياس على الشاذ والضرورات والشواهد القليلة، بل حدا بهم الأمر القياس على ما عدم مقيسه من كلام العرب: أي أنهم أطلقوا القياس.

ثالثاً: رفض التعليل:

رفض الكوفيون على لسان الكسائي التعليل، إلا أنهم سرعان ما وجدوا أنفسهم في حاجة ماسة إليه؛ إذ أنه الدليل على صحة قواعدهم فلجأوا إليه واستعملوه.

رابعاً: قداسة اللغة وعدم تخطئة الأعراب:

قدس الكوفيون اللغة وعظموا الأعراب وقبلوا ما عندهم حتى ما خرج عن المألوف (الدردير، 2006، ص23)، أو قل ما خرج عن قواعدهم، رغم ذلك الخروج لم يخطئوا أحدهم، بل قبلوا الشاذ واعتنوا بأخبار الأحاد صح سندها. فصاغوا عليها قواعدهم، واعتبروا اللغة طبيعة لا تقيد بقيود المنطق ولا تحد بحدود. ما يؤخذ على المنهج الكوفي: إن كان الكوفيون قد تجاوزوا بعض الأخطاء المنهجية التي وقع فيها المذهب البصري فإنهم كذلك لم يسلموا من بعض الأخطاء، ولعل مما يؤخذ على منهجهم ما يأتي:

أ. أخذهم اللغة من أعراب اتهموا بالاختلاط كعرب الحطمة لقربهم من بغداد. فرعية تنقض القواعد الكلية نقضاً في بعض الأحيان، وعدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وإقصائه عن دائرة الاحتجاج لذات الأسباب السابقة. ولا يعد هذا الأمر مأخذاً إذا علل عدم احتجاجهم به بغير ما شاع من أسباب. وعليه نقول: إذا كان منهج البصرة منهجاً عقلياً فإن منهج الكوفة منهج نقلي احترم كلام العرب وقدسه، فما اتصل علم بعقل ونظر إلا والبصريون رواده، وما اتصل علم برواية وخبر إلا والكوفيون أصحابه.

ب. إدخالهم القياس النظري في عملية تقعيدهم لقواعد النحو؛ مثل: قياسهم العطف بـ "لكن" على العطف بـ "بل" في الإيجاب.

ج. القياس على الشاذ والقليل النادر مما أحدث تشويها في نحوهم؛ إذ يمكن أن ينتج عن ذلك قواعد. (الدردير، 2006، ص23)

نهج المذهب البغدادي في تقعيد القاعدة النحوية:

حينما علم البصريون بمدى النعيم الذي يعيش فيه الكوفيون في بغداد عقد بعض نحاتهم السفر إليها والإقامة فيها، فشدوا رحالهم وتيمموها، ومن هؤلاء المبرّد زعيم المدرسة البصرية في زمانه فشد رحاله إليها، وعمل على إقامة مجلس له في مسجدها رغم تصدي أبي العباس ثعلب وأنصاره له، فنجح المبرّد في إقامة حلقته في بغداد، واستطاع أن يستقطب بعض تلاميذ ثعلب، كأبي إسحق إقامة المناظرات والحلقات والمنافرات بالزجاج وأبي على الدينوري، وهكذا التقى المذهبان في بغداد. واحتدم الصراع بينهما بعد التقائهما في بغداد، فنتج عنه منافرات بين كل من المبرّد وثعلب، ولكل فريق مشايعون ومعارضون، وظل الحال على هذا المنوال إلى أن توفي المبرد وثعلب زعيماً المذهبين البصري والكوفي. (الدردير، 2006، ص24)

ونتيجة لتلك الاختلافات والمنافرات والمساجلات بين المذهبين في بغداد برزت طائفة من العلماء، ممن تتلمذوا على يد المبرّد وثعلب، هذه الطائفة لديها الرغبة الأكيدة في نبذ الأفكار العدائية وتلك الروح الهدامة بين العلماء، فآثروا إنشاء مذهب جديد، يبنى على الوسطية والانتخاب والاختيار من المذهبين السابقين، بحيث يبنى ذلك الانتخاب والاختيار على أصح الآراء في منهج كلتا المدرستين فأسس المذهب البغدادي. وعليه يمكن القول بتأسس المذهب البغدادي منذ منتصف القرن الثالث الهجري (الدردير، 2006، ص24)، **وانقسم رجاله إلى ثلاث فرق من النحاة:**

أما الفريق الأول: فقد ضم النحاة الذين تتلمذوا على علماء الكوفة وتعمقوا في دراسة مذهبهم ثم درسوا بعد ذلك النحو البصري، وارتضوا فيه قواعد آمنوا بصحتها، وثبت لديهم جدية الاستدلال بها، وهم مع إيمانهم الشديد بجدية المذهب البغدادي الجديد لم يستطيعوا التخلص تماماً من مذهبهم الكوفي الذي تعمقوا في دراسته؛ لذلك كثيراً ما نجدهم ينتصرون له ويستدلون لصحة آرائه، ويمثل هذا الفريق: أبو موسى الحامض وابن كيسان وابن شقير وابن الخياط والأخفش الأصغر. (الصالح، 2004، ص65)

وأما الفريق الثاني: فقد ضم النحاة الذين درسوا المذهب البصري وتعمقوا في دراسته وتبحروا فيه، ثم درسوا من بعد ذلك نحو المذهب الكوفي؛ ليتعرفوا على معالمه وسماته ومدى جدية استنباط قواعده، وهم مع إيمانهم الشديد بجدية المذهب البغدادي الجديد لم يستطيعوا التخلص تماماً من سطوة المذهب البصري ولم يتخلصوا من ميلهم إليه، لذلك كثيراً ما نجدهم ينتصرون له ويستدلون لصحة آرائه (المهيري، 1993، ص34)، ويمثل هذا الفريق: أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني والزمخشري وأبو البركات ابن الأنباري وابن الشجري والزجاجي وميرمان وابن درستويه. كانت الغلبة في المذهب البغدادي لنحاة الكوفة في البداية، وساعدهم على ذلك أن السلطان كان في جانبهم، فغلب اختيارهم وانتخابهم اختيار وانتخاب نحاة البصرة، وظل الحال هكذا فترة من الزمان، وذهبت الأيام حتى جاء القرن الرابع، إذ ظهرت طائفة بغدادية ثالثة، استطاعت أن تتخلص من سيطرة المذهب الكوفي، فأخذوا بمبدأ الاختيار والانتخاب من كلا المذهبين دون عصبية أو ميول. (الصالح، 2004، ص35)

ولما كانت سلائق العرب في بواديهم على عهدها بسلامة اللغة وفصاحة اللسان قرر نفر من نحاة المذهب البغدادي الجديد الذهاب إلى البادية أو السماع من الأعراب الذين يفدون إلى برهان والتبريزي وأبو نزار الحسن بن صافي وابن الخشاب وابن الدهان والمطرزي وصدر حواضرهم واستنبطوا منهم قواعد جديدة، ومن نحاة هذه **الطائفة الثالثة:** الرماني والربعي وابن الأفاضل أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم والكندي وابن الخباز أبو العباس شمس الدين أحمد. (المهيري، 1993، ص34)

نهج المذهب الأندلسي في تقعيد القاعدة النحوية:

فتح المسلمون بلاد الأندلس في العهد الأموي أيام الوليد بن عبد الملك سنة ثلاث وتسعين هجرية، على يد موسى بن نصير بواسطة قائده طارق بن زياد، وبعد هذا الفتح أخذت بلاد الأندلس في تعلم العربية والاهتمام بها، هذا بعد تطهير البلاد من الفرنجة، إذ بدأ الولاة العرب في تشجيع العلماء، وبذل العطايا والهدايا والمكافئات لهم؛ ترغيباً لهم في الدراسة والبحث والتأليف والتصنيف في العلوم المختلفة، وعلى رأس تلك العلوم علوم اللغة، فأولاها الأندلسيون رعاية خاصة وعناية شديدة، وذلك لما لها من قوة علاقة بعلوم القرآن والشرائع؛ ولأنها وسيلة لفهم علوم الدين من تفسير وحديث وفقه.

وأخذ الأندلسيون يرحلون إلى المشرق لينهلوا من علومه ويستقوا من معارفه، فأخذوا علم القراءات ونقلوه إلى الأندلس، ونقلوا معه علم النحو العربي، ولعل هذا النقل وتلك الهجرة هي التي دفعت بابن بسام لقوله: "إلا أن أهل هذا الأفق أبوا إلا متابعة أهل المشرق، يرجعون إلى أخبارهم المعتادة رجوع الحديث إلى قتادة، حتى لو نعق بتلك الآفاق غراب أو طنَّ بأقصى الشام والعراق ذباب؛ لجسوا على هذا صنماً وتلوا ذلك كتاباً محكماً". (السيوطي، 2021، ص34).

مذاهب ضوء توجيهات وأساليب النحو الكوفية، فدعا منهجهم إلى ضرورة إعادة تقعيد القواعد، فبدأ الأندلسيون دراسة النحو بالنحو الكوفي، وبعد قرن من الزمان تقريباً أخذوا في دراسة النحو البصري، ثم سار المذهبان في الأندلس جنباً لجنب، ثم عكفوا بعد ذلك على دراسة المذهب البغدادي وأخذوا في الجمع، أما المنهج الذي اتبعه الأندلسيون في بناء مذهبهم النحوي فقد قام على تصويب أخطاء المناهج والتوفيق بين هذه المذاهب الثلاثة حيناً، ونقد تلك المذاهب حيناً آخر، لاسيما البصرية في القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والآحاد، وفي ضوء أساليب الحديث النبوي الشريف، فضلاً عن كلام العرب بدوييهم وريفييهم، وفي نقد العلل لاسيما العلل الثواني والثوالث منها، ونقد التأويل والتقديرات المتعسفة، وإبطال نظرية العامل جملة وتفصيلاً عند بعضهم، وإلغاء التدريبات غير العملية، والأسئلة الافتراضية التي لا تمت إلى واقع العربية.

أما إدخالهم للحديث النبوي الشريف في عملية التقعيد فهذا ما يلتمس عند ابن مالك في ألفيته، وأما إبطال العلل ونظرية العامل وإلغاء التدريبات غير العملية والأمثلة الافتراضية فيلتمس ذلك عند ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة). (السيوطي، 2021، ص35)

وعليه يمكن القول إن المنهج الأندلسي تميز بإمعان النظر في المذاهب السابقة، وتمحيصها والخروج بآراء متجددة، قد لا تخلو من حرارة وشدة نقد عند بعضهم، كما في حالة ابن مضاء القرطبي، وهذا على خلاف المنهج المصري الذي اتسم بروح التعليل والمنطق النحوي، وقد علل البصريون أحكام قواعدهم حتى جعلوا العلة النحوية والحكم النحوي لا يفترقان، فلا علا أحدهما عن الآخر، وقد أتى البصريون بالعلل لتقوية الحكم والإقناع بصحته، - والحكم – عندهم (العمروسي، د. ت، ص13) بلا علة يكون حشوا مكيلاً، وحنواً مهيلاً، فالصلة بينهما عندهم لا تنفصم عراها، فساعد التعليل البصريين في ملاءمة القواعد والائتلاف بين الأحكام النحوية، فالجم البصريون بالتعليل ألسنة المكابرين والمعاندين بالحجة والمنطق. والعلة عمل عقلي محض، فالعرب لم تعلل كلامها وإنما طبع في دواخلها ثم نطقت به، ثم أخذ النحاة في البحث عن أسباب تلك الصيغ والأساليب، وقد بين هذا العمل العقلي البصري الحكمة الواعية العميقة في نظم كلام الأعراب بهذا النسق المنقطع النظير، فكان التعليل عندهم مظهراً من مظاهر إعمال الفكر والمنطق.

Volume: 4 Issue: 2

المصادر والمراجع

1. الخن، مصطفى سعيد. (2000). أبحاث حول أصول الفقه الاسلامي- تاريخه وتطوره. ط1. دار الكلم الطيب. دمشق. سوريا.
2. الدردير، عصام علي. (2006). "التأصيل في التراث النحوي في ضوء مناهج البحث الحديث". أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم النحو والصرف والعروض. كلية دار العلوم. جامعة القاهرة. القاهرة. مصر.
3. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي. (1987). ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. تحقيق: طارق الجنابي. ط1. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
4. السعدي، عبد القادر عبد الرحمن. (1986). أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية. ط1. إحياء التراث الإسلامي. وزارة الأوقاف، العراق.
5. السيوطي، جلال الدين. (2021). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
6. شوربا، زينب إبراهيم. (2004). الإبستمولوجيا- دراسة تحليلية للنظرية العلم في التراث. ط1. مركز دراسات فلسفة الدين في بغداد، دار الهادي، بيروت.
7. الصالح، صبحي. (2004). دراسات في فقه اللغة. ط16. دار العلم للملايين. بيروت.
8. عبد القوي، صبري عبد الرؤوف محمد. (1997). أثر القراءات في الفقه الإسلامي. ط1. أضواء السلف. الرياض. المملكة العربية السعودية.
9. العمروسي، محمد أحمد. (د. ت). "دور الحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي" أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم النحو والصرف والعروض. كلية دار العلوم. جامعة القاهرة. القاهرة. مصر.
10. المبارك، يحيى علي يحيى (2007). أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو. ط1. دار النشر. القاهرة.
11. المهيري، عبد القادر. (1993). نظرات في التراث اللغوي العربي. ط1. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
12. في أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، د، ط، 1393هـ/ 1973م.
13. اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999م.
14. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 2006م.